

الباب التاسع: برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية

1 - إنشاء الجيش الأخضر

1- يشرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إنشاء وقيادة الجيش الأخضر (مليون مجند على الأقل) للاستفادة من الطاقة الشعبية الهائلة في تنفيذ مشروع نهضة مصر والمساهمة في المشروعات الوطنية العملاقة لشق الطرق وعمل خطوط السكك الحديدية وتعمير الصحراء وبرامج الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإنشاء قاعدة للصناعات الثقيلة ويساهم الجيش الأخضر في محو أمية المجندين ورفع المستوى التقني و الحرفي للمجندين. ويساهم الجيش الأخضر في عمل شبكة سكك حديدية وطرق تساهم في إعادة توزيع السكان تربط الوادي بالواحات ومنطقة توشكة و منطقة العوينات وتمتد جنوبا إلى السودان، وشبكة أخرى تساهم في تعمير سيناء والاستفادة من الثروات الكثيرة الغير مستغلة بها. ولعمل المشروعات القومية كمشروع الدكتور فاروق الباز ومشروع الدكتور ممدوح حمزة بالجهود الذاتية و بسواعد الشباب.

2- قوانين الإستثمار:

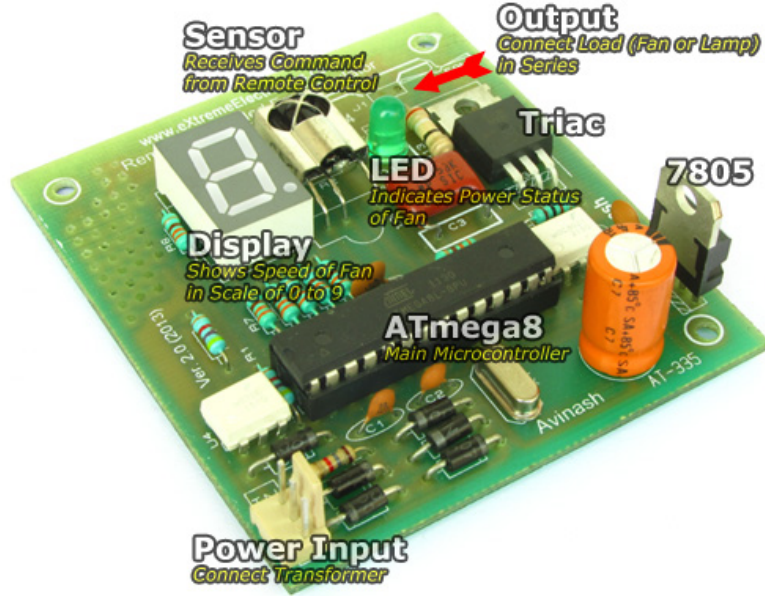
- الشركات المساهمة الجديدة التي يتم تأسيسها خلال فترة سنتين من إصدار هذا القانون يعفى المؤسسين لها من الضرائب على الأرباح الناتجة عن بيع حصصهم من الأسهم المدفوعة التي تم سدادها للشركة بالكامل خلال سنة من تاريخ التأسيس. وهذا الإعفاء يكون حق للمؤسس وينطبق فقط على حصة المؤسس طبقا لعقد التأسيس. وهذا الحق لا يسقط إلا بزوال الصفة الاعتبارية للشركة .
- إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية و الخدمية من ضريبة الارباح لمدة عشر سنوات تنتهي في 2024 يناير التي تمارس نشاطها الرئيسي في المناطق التالية (سيناء، الواحات، النوبة، تشكة، و العوينات) ويتم تحديد حدود هذه المناطق في القانون. ولا يشمل هذا الإعفاء نصيب المحليات و المحافظات من الضرائب أو من حقوق المحليات في الثروات الموجودة على أرضها.
- إعفاء جميع الشركات القائمة و الجديدة من الضرائب على الارباح الناجمة عن الأنشطة التصديرية لمدة سنتين ويعاد تقييم القانون لإعطاء حوافز بنسبة القيمة المضافة للمنتج محليا.
- تسهيل إجراءات تسجيل شركات نظم المعلومات بحيث يمكن للشباب إنشاء شركات مقرها المنزل الخاص بصرف النظر عن المكان ويتم التسجيل الكترونيا. وإلزام شركات نظم المعلومات الكبرى التي تحصل على مناقصات من الحكومة بإعطاء 20% على الأقل من الأعمال للشركات الناشئة.

3 - بنك المشروعات :

تقوم الحكومة بعمل دراسات جدوى لمشروعات صناعية صغيرة ومتوسطة في شتى المجالات عن طريق المكاتب الاستشارية المتخصصة و الجامعات. و تصبح هذه الدراسات ملك للحكومة، ويمكن للمواطنين الحصول عليها برسوم رمزية من مكاتب خدمة المشروعات الصغيرة في المدن و المحافظات ومن اغرف التجارية وعن طريق الأنترنت ومن صفحات الوزارات. و على سبيل المثال بميزانية لا تتعدى 25 مليون جنيه سنويا يمكن عمل أكثر من 1000 دراسة جدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة و طباعتها وتوزيعها. وتلزم كل وزارة بعمل دراسات جدوى للشركات الصغيرة و المتوسطة ونشرها في المجالات التي تقع في دائرة اختصاصها.

وإقامة مجتمعات أو “حضانات” للشركات الناشئة وللصناعات الصغيرة والورش جاهزة المرافق والإمكانات وتوَجَّر بأسعار رمزية وتسهيلات في الدفع حتى تتمكن الشركات من بدء نشاطها في أقل فترة ممكنة. وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في إقامة مجتمعات الصناعات الصغيرة وتقوم الحكومة بتقديم دعم إيجاري لهذه الورش لمشروعات الشباب الجديدة لمدة سنتين على الأقل من بداية المشروع. بميزانية لا تتعدى 120 مليون جنيه سنويا يمكن أن تدعم أكثر من 10 ألف ورشة من الممكن أن تفتح فرص عمل لأكثر من 50 ألف أسرة وتضيف عائد أنتاجي لا يقل عن 2 مليار جنيه سنويا.

5- بنك التصميمات :



تقوم الحكومة بوضع ميزانية سنوية لشراء أو لمنح لوضع تصميمات لأجهزة إلكترونية و معدات المصانع والماكينات، بحيث تعطى تصميمات هندسية كاملة، و توضح خطوات إنتاجها و طرق قياس و معايرة المنتج و صيانتها. و يشمل البرنامج أيضا عمل مسابقات تصميم يدخل فيه الأفراد و المكاتب الاستشارية و الجامعات و المعاهد العليا. و تصبح هذه التصميمات ملكا للدولة و تقوم الدولة بتوفير نسخ منها للمواطنين و القطاع الخاص مقابل رسوم رمزية، و يمكن الاطلاع عليها في المكتبات العامة. و يشمل البرنامج أيضا منح بحثية للجامعات لعمل مثل هذه التصميمات و تشجيع الجامعات على تسويقها. وإذا انتهت فترة البحث ولم يتمكن المعهد من تسويقه تؤول ملكية البحث للحكومة و يصبح متاحا للأفراد في بنوك التصميمات.

5- مشروع الترجمة و التأليف :



يهدف هذا المشروع إلى تشجيع تأليف و ترجمة الكتب التقنية و أسرار الصناعة، و إدارة المشروعات، و التسويق العالمي، و التمويل، و ضبط الجودة، و المواصفات القياسية العالمية، وغيرها. و تخصص له ميزانية سنوية توزع عن طريق مسابقات سنوية ، و توزع على المؤلف/ المترجم نقداً، كما يتم تدعيم نشر بعضها من خلال برامج القراءة للجميع . و تشجع النقابات و المجالس الصناعية المتخصصة على تبني و تمويل الكتب المتخصصة في مجال صناعتها.

6 – تطوير المناطق الحرة

من أهم آليات التطوير السريع هو اجتذاب الشركات التكنولوجية العالمية لإنشاء مراكز عالمية للتصنيع و مراكز للتطوير في المنطقة، لما تحققة من الفوائد الآتية:

- توفير فرص عمل بدخول مرتفعة.
- إنشاء كوادر بخبرات عالمية في مختلف المجالات .
- خلق صناعات مغذية للصناعات العالمية تؤدي في النهاية إلى توطين التكنولوجيات المتقدمة.
- إنعاش الاقتصاد المحلي بما يقدمه من خدمات و سياحة.

و لكن المعادلة الصعبة أن اجتذاب هذه الشركات العالمية يتطلب أيضا توافر بنية أساسية و خدمات و سهولة إجراءات و ميزات اقتصادية و ضرائبية تنافس مناطق كثيرة في العالم تتصارع لاجتذاب هذه الاستثمارات. و إذا لم يكن لدينا ميزة واضحة في كل هذه العوامل فسيكون من الصعب اجتذاب رؤوس الأموال العالمية، و ستكون الخسائر فادحة. فالمسلك المقترح هو:

تخصيص أماكن ضخمة قريبة من الموانئ و المطارات و قريبة من مناطق لها ميزة سياحية و يتوافر حولها إسكان راق، مثل الساحل الشمالي. و تقوم الدولة بتوفير طرق سريعة إليها، و خطوط قطارات و خطوط المترو السريعة لنقل العمالة منها و إليها بكفاءة عالية. و نظرا لما يطلبه إنشاء هذه المناطق من استثمارات كبيرة لا تستطيع الدولة توفيرها إلا بالديون الخارجية، فالإقتراح هنا أن توضع البنية الأساسية لهذه المناطق في مناقصة عالمية مقابل امتياز استغلال المنطقة لمدة بين 10 سنوات إلى 25

سنة طبقا للعائد الاقتصادي المتوقع طبقا لدراسات الجدوى وهذه الطريقي معروفة عالميا باسم BOOT ابني-املك-وشغل-نقل الملكية . و يجب دراسة إمكانية أن تقسم المناطق إلى أجزاء تعطى امتيازاتها لشركات مختلفة لضمان استمرار التنافس بينها.

وضع الشروط الخاصة للمنطقة الحرة و التي تسهل خروج و دخول العاملين بها وشروط وأسعار المرافق التي قد تحتاجها المنطقة من الدولة و ضمانات للجودة المقدمة.

عمل برنامج للتسويق العالمي و الإعلان عن مميزات المنطقة من حيث الموقع والمناخ و النظام الضرائبي وتوافر المرافق و أسعارها و توافر الأيدي العاملة و أسعارها و المميزات البيئية و السياحية في المناطق القريبة و توافر الإسكان الراقى والطرق و المواصلات.

6- مشروع مدينة ولت ديزنى الكبرى



ويهدف هذا المشروع إلى جعل مصر مركز جذب سياحي عالمي يحقق دخل سنوي لا يقل عن 5 مليار دولار سنويا. وستؤدي عمليات الإنشاء إلى خلق فرص عمل و إنعاش قطاع الإنشاء ، و العديد من الصناعات المحلية ، حيث يتوقع أن تصل مجموع الاستثمارات المباشرة و الخدمات المحيطة إلى أكثر من 15 مليار دولار خلال 3-4 سنوات. و يفضل أن ينفذ باستثمارات عربية و أجنبية ، مع شروط لإنعاش الصناعة و الخدمات المحلية. و تقوم الدولة بإعطاء حق الامتياز للأرض لمدة 25 سنة، أو تدخل كشريك بالأرض.

7- مشروع تكنولوجيا المعلومات (إنفوتك) ومدينة العلوم.



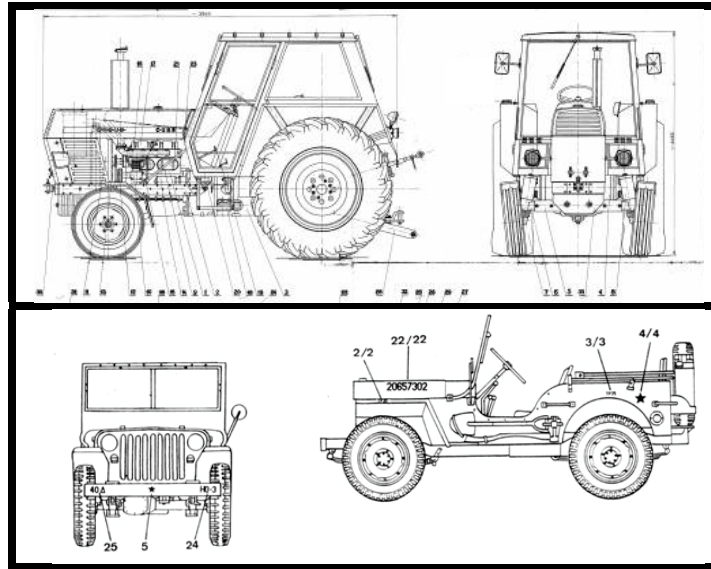
وهذه المناطق مجهزة لتناسب شركات المعلوماتية و البرمجيات (على غرار القرية الذكية باقرب من مدينة 6 أكتوبر) ، وجهزة لإقامة مراكز البحث والتطوير المتقدمة و شركات تصميم وإنتاج الأجهزة العلمية و الطبية. وتشمل هذه المناطق أيضا مباني مخصصة كحضانات للشركات الجديدة،

وتؤجر بأسعار مدعمة لمدة تصل إلى 3 سنوات. ويتم إنشاء جامعة الدراسات العليا و البحوث بها أو بالقرب منه لتخريج أعداد كبيرة من طلبة الدراسات العليا. و تعد هذه الجامعات لتصبح خلال 5 سنوات مركز جذب عالمي للعلماء و المخترعين لإجراء البحوث و زيادة رصيد الصناعات الناشئة من براءات الإختراع و الملكية الفكرية. وإنشاء الكوادر المتخصصة اللازمة للتوسع الصناعي السريع في هذا المجال. و يجب تزويد هذه الجامعات بأحدث وسائل الاتصالات وشبكات المعلومات. و يكون بالجامعة ورش على درجة عالية من المهارات لتحويل الأفكار إلى نماذج صناعية بسرعة وكفاءة عالية. و معامل للمعايرة والاختبارات .

8- مشروع الحزام التكنولوجي

مناطق صناعية جديدة لجذب مشروعات مشتركة على أن تصدر على الأقل 75% من إنتاجها، ويفضل أن يكون التمويل المحلي و العربي الشريك الأكبر فيها أو تطرح اسهمها للإكتتاب العام . و تعطى ميزات لبعض الصناعات الهامة في صورة ضمانات تمويلية للتصدير، أو دخول الحكومة كشريك متخارج في حالة الصناعات الاستراتيجية أو الأساسية الهامة.

9- سلسلة المشروعات القومية للتصميمات المفتوحة



- تصميم الجرار المصري.
- تصميم السيارة المصرية.
- تصميم ماكينات الإنتاج المصرية.
- تصميم المولد الكهربائي المصري.
- تصميم السيارة نصف نقل مصرية.
- تصميم وتعميم طرق إنشاء جديدة تستفيد من الإمكانيات المحلية و توفر في التكاليف و المواد الخام و تحقق كفاءة و سرعة في الإنشاء. و يصاحب ذلك وضع نظم للمواصفات القياسية للتصميم المعماري و للإنشاء.

و في هذه المشروعات تقوم الحكومة مثلا بشراء تصميم أحد الجرارات كاملة الصنع وملحقاته، و تجعل الرسومات و التصميمات الخاصة به في متناول الجميع، و يتم طبع و نشر كتيبات و شرائط فيديو عن

كيفية تصنيع و إنتاج الأجزاء المختلفة منه و اختبارها، بحيث تستطيع الورش الصغيرة إنتاج الأجزاء المختلفة منه . فعلى سبيل المثال سيؤدي مشروع الجرار المصري إلى النتائج الآتية :

- توطين صناعة الجرارات و آلات الزراعة.
- تحسين الأداء و رفع مستوى المهارات الصناعية.
- نشر وعى وسائل ضبط الجودة.
- بعث روح المنافسة الصناعية، و وسائل تحسين كفاءة الإنتاج .
- إنشاء قاعدة من الصناعات المغذية لصناعة السيارات و الماكينات و الصناعات الثقيلة.

9- الحقيقة أيها الأخوة أنه لكي نخرج من حظيرة البلاد المتخلفة ونلحق بالبلاد المتقدمة علينا أن نتحول من بلد مصدر لمواده الخام إلى تصديرها في صورة مصنعة. فنضيف للمواد الخام قيمة تصديرية عالية. ويجب عمل خريطة للصناعات الأساسية الموجودة، و الصناعات التصديرية القائمة لضمان عدم وجود اختناقات في المواد الأولية و الصناعات المغذية لها، و عمل خطة للصناعات الأساسية والتحويلية المطلوبة لتأمين و جود الخامات اللازمة و الخامات اللازمة لتحقيق توسعات تصديرية سريعة. وونفتح فرص عمل لشباب بلدنا.

11- مشروع بنوك المعلومات

أصبحت الصناعات المعلوماتية تمثل قرابة 80% من دخل الدول الصناعية المتقدمة. و أصبحت الصناعات الحديثة و القرارات الاقتصادية تدور حول نظم الاتصالات و المواصلات و توافر المعلومات. و لذلك فمن الضروري إنشاء قواعد معلومات ضخمة متصلة بقواعد المعلومات العالمية. و يجب أن يعطى أهمية خاصة لقواعد المعلومات التي تحتوى على وسائل التصنيع و براءات الاختراع و النشرات الإرشادية و التصميمات السابقة و البرمجيات السابقة و المفتوحة و قواعد البيانات الاقتصادية و التسويقية و نظم التوحيد القياسي العالمية و مصادر الخامات و الآلات المتخصصة.

12- مشروعات التوحيد القياسي

تهدف هذه الدراسات و التوصيات إلى تحديد معايير و مواصفات تضمن الجودة و الأمان و المحافظة على البيئة و تقليل التكلفة المادية و الزمنية للإنتاج و لمساعدة الصناعة المحلية على تحقيق المواصفات العالمية المطلوبة للتصدير. كما تهدف إلى عمل مواصفات قياسية للتصميمات المعمارية و الإنشاء و استحداث طرق للبناء تقوم على زيادة نسبة المكونات المحددة قياسيا و السابقة التجهيز بمصانع إنتاج ضخمة تحقق جودة عالية و تكلفة أقل. و يتم تطبيق المواصفات القياسية علي مشروعات الاسكان الشعبي و المتوسط و جميع المباني الحكومية و المدارس.

13- المراكز التجارية و الصناعية الموزعة

تقوم كل محافظة أو مدينة بعمل دراسة اقتصادية و اجتماعية تحدد منها المميزات النسبية التي تتمتع بها و تقدم دراسات جدوى و خطط لجذب الاستثمارات المحلية و العالمية لإنعاش المنطقة. و تتبنى المحافظات مشاريع إنشاء مناطق للصناعات الصغيرة و مراكز تجارية بتسهيلات و ميزات استثمارية واضحة و مغرية.

13- التنمية الزراعية و الريفية



تشجيع إنشاء شركات كبيرة لاستصلاح الأراضي في مصر و السودان. و تعطى لها امتيازات استغلال مساحات لا تقل عن 5 آلاف فدان. و الاهتمام بأبحاث تطوير الزراعة الرأسية و المكثفة لرفع كفاءة إنتاج الأراضي الزراعية المحدودة في حوض النيل. و الاهتمام بالصناعات الريفية اليدوية و صناعات حفظ و تجفيف المنتجات الزراعية و صناعات العلف و الألبان. و تفعيل دور مكاتب الإرشاد الزراعي و تشجيع الصناعات التي تستفيد من المخلفات الزراعية كالحطب و القش و التبن و ورد النيل و غيرها و تحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثل تحويل الحطب إلى خشب مضغوط ، ثم إلى قطع أثاث و مشغولات ذات قيمة عالية. و دراسة ضم قطع الأراضي الزراعية الصغيرة في صورة شركات مساهمة كبيرة نسبيا تستطيع المنافسة و تقلل تكاليف الزراعة و تستطيع زراعة محاصيل تصديرية ذات قيمة عالية و عمل صناعات كالتبريد و التجفيف و التعبئة لزيادة و حماية قيمة المنتجات الزراعية. و تتكفل الدولة بعمل ضمانات تحمي أصول صغار الملاك في الشركات في حالة انتهائها أو إفلاسها.

15- النهوض بالصناعات الحربية

لا تعتبر الصناعات الحربية ضرورة لحماية عملية التنمية من التقلبات و التيارات التي تعصف بالمنطقة، و لكنها ضرورة اقتصادية للتصدير لما تحققة من قيمة مضافة و أرباح عالية بسبب احتكار السوق العالمي بقلّة قليلة من الشركات. و يجب أن يفتح المجال للقطاع الخاص للقيام بهذه الصناعات و خاصة الصناعات الألكترونية، كنظم الاتصالات و صناعة الرادارات و نظم التنصت و التشفير و التشويش و التمويه و نظم التحكم و التوجيه و غيرها التي لا تحتاج إلى قاعدة ضخمة من الصناعات الثقيلة و تحقق عائد تصديري عالي.

16- السياسة النقدية و التمويلية

ستوجه الاستثمارات العربية أساسا إلى قطاع الإنشاءات و العقارات لعمل المجمعات التجارية الكبيرة و مباني الشركات العالمية و المشروعات السياحية.

ستوجه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الحرة.

توجيه الاستثمارات المحلية للدخول في مشروعات مشتركة لتصنيع المنتجات العالمية بغرض التصدير على أن يكون حصة التصدير لا تقل عن 70%.

استمرار سياسة تثبيت سعر الصرف.

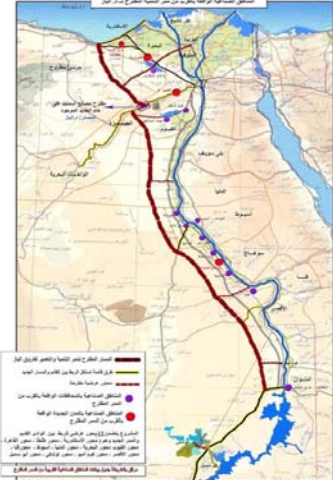
تشجيع الاستثمار الداخلي الطويل الأجل بتنوع أشكال صناديق المعاشات و نظم التأمين. و وضع النظم و القواعد التي تنظم المحافظ الاستثمارية لهذه الأموال.

وضع النظم و القواعد لشركات توظيف الأموال و غيرها من شركات التمويل المخاطر لما لها من أهمية في تسهيل إنشاء الشركات الجديدة و تبني الأفكار الجديدة و تحويلها إلى قالب تجاري بكفاءة عالية.

مراجعة القوانين المنظمة للشركات لتنوع أشكالها و طرق إدارتها.

تسهيل الإجراءات و القوانين الخاصة بفروع البنوك الأجنبية و البنوك الإسلامية. و سنتناول قضية التمويل في باب منفصل

17- سلسلة المشروعات العملاقة



- محطات نووية لتوليد الكهرباء لإضافة 10 جيغا وات خلال 10 سنوات
- مشروع مدينة ولت ديزني في الساحل الشمالي
- مشروع الخط البري بين مصر و السعودية
- مشروع منخفض القطارة

- مشروع محطة صيانة السفن و الخدمات ببورسعيد/السويس
- تطوير المنطقة الحرة ببورسعيد
- مشروع زراعة 220 ألف فدان في شرق العوينات
- تفعيل مشروع توشكا
- مشروع زراعة 400 ألف فدان في سيناء
- مشروع تطوير الثروة السمكية ببحيرة ناصر والصناعات المرتبطة بها
- مشروع ممر التنمية لفاروق الباز
- مشروع شبكة السكك الحديدية للصحراء الغربية تربط الوادي بالواحات (سيوة و الخارجة و الداخلة و الفرافرة وتمتد جنوبا لمنطقة العوينات و توشكا ثم إلى السودان ودارفور)
- مشروع شبكة السكك الحديدية لسيناء
- مشروع المدن الجديدة في سيناء (منطقة بير قبطة شرق المناطق الزراعية الجديدة وأخرى عند منطقة الممرات بالقرب من المناجم ولعمل كثافة سكانية استراتيجية لحماية سيناء)
- مشروع 10 ملايين شقة إسكان شعبي وإسكان متوسط للشباب
- مشروع مدن صناعية جديدة (اسبوط ، الطريق الدولي، شرق السويس)
- مشروع مدن سكنية جديدة (سيناء كما ذكر ، الواحات بالقرب من جبل الحفحوف-بويطي، جنوب غرب اسوان بالقرب من منطقة توشكى وبحيرة ناصر)
- مشروع نهر الكونجو

18- التنمية البشرية و التعليم، و قد أوردنا لها بابا منفصل وتشمل برامج التوعية والإرشاد والتعليم ومحو الأمية و التدريب ونشر ثقافة التطوير المستمر والتنمية المستدامة .

19- إحداث طفرة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعة البرمجيات و الصناعات الالكترونية، و الماكينات والروبوتات و الأجهزة العلمية والأجهزة الطبية، و الصناعات الحربية، و الكيماويات و الأدوية و الهندسة الوراثية. ويتم ذلك من خلال برامج البحث العلمي و المؤتمرات وورش العمل والحضانات للشركات الناشئة والمعارض و المسابقات وودعم وتوفير دراسات الجدوى لها وتقديم ضمانات لتسهيل التمويل لها وتفضيل منتجاتها في مشتريات الحكومة والقطاع العام وتنسيق ودعم الاشتراك في المعارض الدولية وتصدير منتجاتها، هذا بجانب الإعفاءات الضريبية وتدعيم برامج البحث والتطوير و التدريب بها.

20- التخطيط لجعل مصر مركزا عالميا للتعليم و للخدمات الطبية بتشجيع وتسهيل إنشاء الجامعات و المعاهد الخاصة ومراكز التدريب المتخصصة و المستشفيات والسياحة الطبية ومراكز رعاية المسنين. ويصاحب ذلك آليات وقوانين ورقابة صارمة على جودة الأداء وتطبيق المعايير العالمية لتقنين هذه الخدمات وقوانين صارمة لمعاقبة اللاستغلال. وهناك تفصيل أكثر عن هذا الإجراءات في برنامج تطوير الرعاية الصحية.

21- تحفيز التخطيط والتطوير المحلي على مستوى المحافظات و المدن وعمل توازن بين المركزية المطلوبة لتنفيذ المشروعات العملاقة و اللامركزية المطلوبة لرفع كفاءة توصيل الخدمات للمواطنين. ولمزيد من التفصيل راجع برنامج تطوير المحليات.

22- عمل خطة شاملة لتوفير الطاقة الكهربائية والتوسع في الطاقة النووية و الطاقة المتجددة (انظر أهداف خطط التنمية الخمسية حتى 2032) . وترشيد الاستهلاك وتوطين ونشر صناعة نظم التكيف باستعمال الغاز الطبيعي و الطاقة المتجددة. وتخصيص مناطق في خليج السويس للشركات العالمية

والمحلية لعمل محطات توليد كهرباء من طاقة الرياح حيث تعد من أكثر المناطق في العالم ملائمة لإقامة هذه المحطات وتشجيع إقامة مزارع الطاقة الشمسية في الوجه القبلي الصحراء الغربية والمناطق النائية.

23- برامج البحث و التطوير (راجع أيضا باب التعليم العالي والبحث العلمي)، وتشمل أيضا:

- مشروع بنوك التصميمات و البرمجيات المفتوحة.
- مشروع بنوك المعلومات و أسرار الصناعة و براءات الاختراع .
- المشروع القومي للتصميمات المفتوحة (طرق الإنشاء- الجرار المصري - السيارة المصرية، . .).
- المشروعات البحثية التطبيقية ذات التكنولوجيا العالية.
- أبحاث استراتيجية للصناعات الحربية.
- تدعيم الجامعات و مراكز البحوث و برامج البحث و التطوير في الشركات.
- نظم التوحيد القياسي و مراكز اختبارات الجودة و مطابقة المواصفات العالمية

24- التمويل الداخلي. يجب وضع القواعد المنظمة لإنشاء وإدارة ورقابة المحافظ الاستثمارية Mutual Funds و تنويعها باعتبارها أهم آليات تجميع المدخرات الصغيرة في أوعية استثمارية كبيرة ومتعددة المجالات ومتعددة في مستوى العائد والمجازفة، وتكون هذه الأموال متوافرة لشركات التمويل و البنوك وشركات المخاطرة Venture Capital بنسبة من رأس المال المدفوع في هذه الشركات. و تشجيع الاستثمار المحلي الطويل الأجل بتنوع أشكال صناديق المعاشات الغير حكومية و نظم التأمين و صناديق الادخار. و تشجيع النقابات على إنشاء برامج إضافية للمعاشات و التأمينات و الادخار بدرجات متفاوتة في المجازفة. و إعادة تنظيم أموال المعاشات و التأمينات الحكومية باستثمارها في الأوعية الادخارية و المحافظ الاستثمارية لضمان أكبر عائد لأموال المعاشات. و وضع التشريعات و القوانين الخاصة بشركات التمويل و شركات توظيف الأموال و شركات المخاطرة لما لها من أهمية في تسهيل إنشاء الشركات الجديدة و تبني الأفكار الجديدة و تحويلها إلى قلب تجاري بكفاءة عالية. و مراجعة القوانين المنظمة للشركات المساهمة لتنوع أشكالها و طرق إدارته. و تسهيل الإجراءات و القوانين الخاصة بفروع البنوك الأجنبية و البنوك الإسلامية. و عمل شبكة اتصالات موحدة بالبنوك، و تزويدها بالطرق الحديثة لمطابقة التوقعات و التسوية الآلية للشيكات بين البنوك، و تنويع الخدمات المصرفية و توفيرها عن طريق الانترنت، و إدخال الربط الآلي لحسابات العملاء بنظم برمجيات المحاسبة لدى الشركات. و ربط هذه الشبكة بالشبكات العالمية للبنوك لجعل مصر مركزا عالميا رئيسيا للمعاملات و الخدمات البنكية و الخدمات البنكية الالكترونية.

ابتكار و تبني معاملات مالية و محافظ وكروت الكترونية و إجراءات الكترونية لتسهيل التعامل التجاري عن طريق الانترنت لتحقيق طفرة سريعة في التصدير عن طريق الانترنت. و يتطلب ذلك أيضا تبسيط إجراءات الشحن و التصدير و توفيرها عن طريق الانترنت أو إلغائها للطرود التي تقل قيمتها عن 5000 جنيه مثلا. و يجب أن تهتم الحكومة بعمل حضانات للشركات الناشئة و تضع نظاما لتأجير الأراضي الصناعية و الورش حتى لا تضطر المشروعات الناشئة إلى تجميد جزء كبير من رأسمالها في المباني و الإنشاءات و اللجوء إلى مصيدة القروض بدلا من تركيز إمكانياتها على الإنتاج و التوسع و المنافسة. و يجب توفير ضمانات لقروض الشركات الناشئة و خاصة لشراء أدوات و ماكينات الإنتاج بسبب إجماع البنوك عن مساعدة الشركات الناشئة.

وضع آلية لضمان القروض لمشروعات الشباب بعمل مثلا صندوق تعاوني يساهم فيه المشتركون بنسبة 2-5% من قيمة كل قرض مع ضمان الحكومة بنسبة مئوية من القرض. دعوة شركات توظيف

الأموال الإسلامية للعودة لأرض الوطن من أمثال الشريف و السعد والريان وغيرهم مع وجود قوانين صارمة لتنظيم شركات توظيف الأموال.

25- البورصة المصرية:

1- تعتبر البورصة من أهم آليات الإنعاش الاقتصادي بما لها من قدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية على السواء. و لكي تساهم البورصة في إنعاش الاقتصاد ولا تتحول إلى مضاربات لا تعود بقيمة حقيقية على الاقتصاد فلا يكفي فقط إعادة تنظيمها ولكن لابد من تنظيم آليات أخرى هامة تساهم في تشجيع وحماية صغار المستثمرين ولتوجيه الاستثمارات للتوسع الحقيقي للشركات المساهمة ولتشجيع إنشاء الشركات الجديدة. ويجب وضع القواعد المنظمة لضمان الشفافية للشركات المدرجة في البورصة والتعاملات المالية لمديري الشركات وأعضاء مجالس إدارتها وكبار المستثمرين بها ومراقبة الأخبار التي تسريها الشركات وضبط الأخبار الزائفة. وتسهيل إجراءات طلبات طرح أسهم جديدة للشركات القائمة للتوسع في الشركات وتنويع الأسهم المطروحة، وإجراءات دمج وتقسيم الأسهم، وإجراءات ضم وتقسيم الشركات، ووضع الإجراءات المنظمة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية لمنع الهزات المفصلة للبورصة ويجب الاستفادة من التجربة الصينية لحماية البورصة المصرية من المضاربيين اللذين احترفوا الاكتساب من افتعال الهزات في سواق المال. و دعوة الشركات لعمل دراسات جدوى لتوسعاتها ولمضاعفة رأسمالها عن طريق طرح اسهم للإكتتاب في البورصة أو عن طريق شركات توظيف الأموال وصناديق الاستثمار، استعدادا للطفرة الاقتصادية المتوقعة بإذن الله.

26- دور الصناعات الصغيرة في إحداث الطفرة الاقتصادية الكبيرة تمثل الشركات الصغيرة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة قرابة 85% من حجم النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وتوظف نصف القوى العاملة وتشكل 31% من قيمة الصادرات. وتمثل 65% من حجم الوظائف الجديدة ويبلغ نسبة براءات الاختراع المقدمة 13 مرة عن الشركات الكبيرة. ولكي تحدث الطفرة الاقتصادية المطلوبة لابد من تشجيع وتمكين ودعم الشباب لعمل قاعدة قوية من الصناعات الصغيرة. وهناك عدة محاور لإحداث ذلك:

1- توفير دراسات الجدوى كما ذكر

2- التمويل كما ذكر

3- التعليم والتدريب

4- الدعم الإداري و الفني

27- التعليم و التدريب:

فتح فصول مسائية في المدارس و الجامعات لتقديم دورات تدريبية في كتابة دراسات الجودة وإجراءات تسجيل الشركات ومصادر التمويل وطرق التسويق والنظام الضرائبي و قوانين العمل وغيرها من الدورات التدريبية لزيادة المهارات في جميع المجالات . وتؤجر هذه الفصول للأفراد مقابل 50% مثلا من دخل الدورة. وإدخال هذه المناهج في المرحلة الثانوية وفي الجامعات تنظم الوزارات المعنية دورات تدريبية فنية لإنشاء الكوادر الفنية والتقنية اللازمة لإدخال صناعات جديدة وللتوسع وتطوير الصناعات القائمة.

28- تقديم الدعم التنظيمي والإداري
عمل مكاتب في المحافظات والمدن لخدمة المشاريع الصغيرة تقدم استشارات مجانية وتساعد في تأسيس الشركات وتنظم ندوات ومحاضرات ومعارض تسويق للمنتجات وترتبط أصحاب الأفكار بالمستثمرين.

29- عدم السماح بتصدير المواد الخام بحالتها ، والالتزام بادخال اي عمليه تصنيعيه عليها (قيمه مضافه) لزياده حجم التصدير للخارج. فمن مؤشرات تخلف أي بلد أنها تصدر خاماتها ومن مؤشرات تقدم أي بلد أنها تحول الخامات إلى منتجات لها قيمة مضافة عالية.

=====

المراجع

- 1- تنمية الإقتصاد المصرى
د . عبد المنعم السيد:
<http://new.cairo21.org/2011/08/11/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%89>
- 2- قناة السويس .. والتنمية المتوقعه
بقلم د. عبد المنعم السيد
- تم نشر هذه الدراسه فى جريدة الوفد يوم الخميس 2012/3/29
- تم نشر هذه الدراسه فى موقع misr 21 يوم الأحد بتاريخ 2012/4/1
<http://misr21.org/2012/04/01/%d9%82%d9%86%d8%a7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d9%8a%d8%b3-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d9%87-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9%d9%87>
- 3- الصناعة المصرية فى خطر
د. عبد المنعم السيد
رؤية حول الصناعة المصرية وما سوف تصل اليه بعد 30 يونيو
<http://cairostudies.com/detailc.aspx?p=192>
- 4- Small and Medium-sized Enterprises: Local Strength, Global Reach
OECD, July 2000.
<http://www.oecd.org/regional/leed/1918307.pdf>
- 5- The Economic Role Of Small- And Medium-Sized Enterprises: The United States
David B. Audretsch
Institute for Development Strategies, March 2000,
<http://spea.indiana.edu/ids/pdfholder/ISSN-00-2.pdf>
- 6- Small and Medium Enterprises in the Global Economy,
RSMI, March 2011
<http://www.rsmi.com/en/global-challenges/smes-in-the-global-economy---gc.aspx>
- 7- Growing the global economy through SMEs
http://www.edinburgh-group.org/media/2776/edinburgh_group_research_-_growing_the_global_economy_through_smes.pdf
- 8- Small and Medium Sized Enterprises: Characteristics and Performance

United States International Trade Commission
Investigation No. 332-510

USITC Publication 4189, November 2010

[http://unstats.un.org/unsd/trade/s_geneva2011/refdocs/cds/usa%20-%20itc%20-%20small%20and%20medium%20sized%20enterprises%20\(nov%202010\).pdf](http://unstats.un.org/unsd/trade/s_geneva2011/refdocs/cds/usa%20-%20itc%20-%20small%20and%20medium%20sized%20enterprises%20(nov%202010).pdf)

9- بالمواصفات: أول سيارة مصرية بسعر 15 ألف جنيه

<http://arabic.arabia.msn.com/autos/autos->

[news/5043460/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AC](http://arabic.arabia.msn.com/autos/autos-news/5043460/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AC)

10- مشروع السيارة المصريه " تحرير " بعقول و أيدي مصريه خالصه



<http://www.arabinvent.com/inventions/9-futurecars/131-egypt-car>

Mobilizing and Empowering Communities -11

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTARD/EXTRURLIV/0..contentMDK:21843991~menuPK:5097036~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:5097010.00.html>

Empowering people: driving change -12

Social innovation in the European Union

http://ec.europa.eu/bepa/pdf/publications_pdf/social_innovation.pdf

Empowerment and Poverty Reduction: A Sourcebook -13

http://www.handicap-international.fr/bibliographie-handicap/6SocieteCivile/Advocacy/NARAYAN_draft.pdf